نضال الشعب

بالذكرى 78 للنكبة
المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي: شعبنا يعيش شبح نكبة جديدة وحرب ابادة جماعية متواصلة وتهجير قسري ضمن مخطط تصفية القضية الفلسطينية

الاثنين 2026/5/18 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (188)

نتنياهو الحرب كأداة للبقاء

افتتاحية العدد

تدخل «إسرائيل» واحدة من أكثر مراحلها السياسية والأمنية اضطراباً منذ تأسيسها، في ظل تصاعد الحديث عن حلّ الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة، وسط أزمة داخلية تكشف حجم التصدعات التي تضرب بنية النظام السياسي والاجتماعي لدولة إسرائيل ، غير أن ما يجري لا يمكن اختزاله في أزمة حكومية عابرة أو صراع حزبي تقليدي، بل يعكس مأزقاً بنيوياً يطال طبيعة المشروع الصهيوني نفسه، الذي دخل مرحلة أكثر تطرفاً وعنصرية وتحول نحو الفاشية الجديدة ، تقوم على إعادة إنتاج السلطة عبر الحرب، وتحويل العدوان الخارجي إلى أداة لإدارة الانهيار الداخلي وتأجيل لحظة المحاسبة.

في هذا السياق، تبدو معركة بنيامين نتنياهو اليوم أبعد من مجرد الدفاع عن ائتلافه اليميني الحاكم، فهو لا يقاتل فقط من أجل البقاء السياسي، بل من أجل إعادة تشكيل المشهد الإسرائيلي بما يضمن استمرار هيمنة اليمين الشعبوي والفاشي على مؤسسات الدولة، ولذلك، فإن الحديث عن انتخابات مبكرة لا يعكس بالضرورة مساراً ديمقراطياً طبيعياً، بقدر ما يكشف صراعاً حاداً داخل مراكز القوة الإسرائيلية حول كيفية إدارة الأزمة العميقة التي انفجرت بعد الحرب العدوانية على قطاع غزة وما تلاها من أحداث وتداعيات إقليمية بما ذلك الحرب على إيران ولبنان ، والتوسع الإحتلالي في جنوب سوريا .

ومن هنا يمكن فهم سلوك نتنياهو القائم على الهروب إلى الأمام عبر توسيع دوائر التوتر والحرب، سواء ضد شعبنا الفلسطيني أو على مستوى الإقليم، بما في ذلك التصعيد المستمر تجاه إيران ولبنان لإعادة صياغة المشهد السياسي الداخلي فيهما، فالحرب بالنسبة لليمين الإسرائيلي لم تعد مجرد خيار أمني، بل تحولت أيضا إلى أداة سياسية لإعادة ترميم صورة الردع المنهارة، واستنهاض العصبية القومية والدينية داخل المجتمع الإسرائيلي، واستمالة قوى اليمين المتطرف التي باتت تمثل العمود الفقري للائتلاف الحاكم. ولذلك، فإن كل تصعيد عسكري جديد لا يمكن فصله عن الأزمة الداخلية التي يعيشها نتنياهو وحكومته، فالرجل يدرك أن أي انتخابات مبكرة قد تتحول إلى محاكمة سياسية وشعبية لفشل حكومته الأمني والعسكري، وللانهيار الذي أصاب صورة «الجيش الذي لا يهزم»، ولهذا يسعى إلى كسب الوقت وتأجيل لحظة السقوط، عبر إبقاء المجتمع الإسرائيلي في حالة طوارئ دائمة، وتحويل الخوف إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة.

إن أخطر ما تشهده «إسرائيل» اليوم هو تآكل الحدود بين أمن الدولة وأمن السلطة، فكلما تعمقت الأزمة الداخلية، ازداد ميل الحكومة إلى تصدير أزماتها عبر العدوان الخارجي، وإعادة بناء ما يسمى «وحدة المجتمع الإسرائيلي» على قاعدة الحرب والخطر الوجودي، ومن هنا، فإن شراسة العدوان على غزة، وتصاعد الاستيطان في الضفة الغربية، وتوسيع الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، ليست مجرد ردود فعل عسكرية، بل جزء من مشروع سياسي واستعماري متكامل يقوم على فرض ما يسمى «حسم الصراع» بالقوة، وإنهاء أي أفق لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

غير أن الأزمة الإسرائيلية لا ترتبط بشخص نتنياهو وحده، رغم دوره المركزي في دفع الكيان نحو مزيد من التطرف والشعبوية، فالمعارضة الإسرائيلية، على اختلاف تكتلاتها، تبدو موحدة فقط في العداء لنتنياهو وسياساته الداخلية، لكنها لا تقدم أي بديل حقيقي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فلا يوجد على جدول أعمالها استعادة فعلية لمسار سياسي جاد، ولا مراجعة لجوهر المشروع الاستيطاني، ولا اعتراف حقيقي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بل إن معظم قوى المعارضة تتقاطع مع اليمين الحاكم في الرؤية الأمنية والاستعمارية، وتختلف معه أساساً حول إدارة الأزمة الداخلية وشكل النظام السياسي، لا حول طبيعة الاحتلال نفسه، ولذلك، فإن أي حكومة جديدة قد تنبثق عن تحالفات بين بينيت ولبيد وآيزنكوت وليبرمان لن تكون بالضرورة أقل عدوانية تجاه شعبنا، لأن الإجماع الصهيوني ما زال قائماً حول استمرار الهيمنة الاستعمارية ورفض الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي المقابل، تبرز أهمية الدور الفلسطيني داخل أراضي الـ 48، في ظل الحديث المتجدد عن إمكانية استعادة خيار «القائمة المشتركة» وتوحيد التمثيل السياسي الفلسطيني، فالمكون الفلسطيني، رغم سياسات التهميش والقمع، ما زال قادراً على لعب دور مهم في إعادة خلق توازنات جديدة داخل المشهد السياسي الإسرائيلي، خاصة في ظل الانقسامات الحادة التي يعيشها النظام السياسي الإسرائيلي.

غير أن هذا الدور لا يمكن اختزاله في الحسابات البرلمانية أو عدد المقاعد فقط، بل يرتبط أساساً بقدرة القوى الفلسطينية في الداخل على تحويل قضايا جماهيرنا إلى مركز الاشتباك السياسي، وفي مقدمتها تصاعد الجريمة المنظمة، وسياسات التمييز العنصري، وملف النقب والقرى غير المعترف بها، والتصدي لمشاريع الأسرلة والاقتلاع ، وحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية تقرير مصيره ، وإنهاء الأحتلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد كشفت الحرب الأخيرة حدود القوة التي حاول المشروع الصهيوني ترسيخها لعقود، فالحرب الطويلة تحولت إلى حرب استنزاف سياسية وعسكرية واقتصادية، وعمّقت الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي، وأعادت طرح أسئلة وجودية حول طبيعة الدولة ومستقبلها، كما أن صعود النزعات الدينية والفاشية والشعبوية يعكس انتقال الكيان إلى مرحلة أكثر تطرفاً، يحاول فيها اليمين إعادة هندسة النظام السياسي تحت عنوان الحرب والطوارئ والخطر الوجودي الدائم، ومع ذلك، فإن هذه الأزمة لا تعني انهياراً تلقائياً للمشروع الصهيوني، بقدر ما تعني دخوله مرحلة أكثر عدوانية وخطورة، فالأزمات الداخلية تدفع الاحتلال غالباً نحو المزيد من العنف والتوسع الاستيطاني ومحاولات فرض الوقائع بالقوة العسكرية.

لكن، في المقابل، أثبت شعبنا الفلسطيني، رغم المجازر والحصار والتدمير، أن القضية الفلسطينية لا يمكن تصفيتها بالحرب أو التهجير أو مشاريع الاستعمار الاستيطاني، كما أعاد صمود شعبنا الفلسطيني إلى مركز الاهتمام العالمي، وأسقط كثيراً من الأوهام التي روّجت لها «إسرائيل» حول قدرتها على فرض الاستقرار بالقوة العسكرية.

إن المعركة اليوم ليست مع حكومة نتنياهو وحدها، بل مع مشروع استعماري كامل يسعى إلى فرض الحسم بالقوة، فيما يعيش في الوقت ذاته أزمة تاريخية عميقة داخل بنيته السياسية والاجتماعية والأخلاقية، ومن هنا، فإن استعادة أي مسار سياسي حقيقي لا يمكن أن تتم عبر إعادة إنتاج أوهام هندسة « السلام المجزوء» غير القابل للحياة، بل عبر فرض الحقوق الوطنية الفلسطينية باعتبارها جوهر أي استقرار حقيقي في المنطقة، فالشرق الأوسط يقف اليوم أمام لحظة تاريخية فاصلة: إما استمرار منطق الحرب والاستعمار والفاشية الذي يدفع إليه اليمين الإسرائيلي، وإما فتح أفق جديد قائم على الحرية والعدالة والأمن والأستقرار ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها ، وفي قلب هذه المعادلة تبقى فلسطين، كما كانت دائماً، جوهر الصراع وعنوانه الحقيقي.

أزمة التعايش في لبنان

بقلم: د. فريد اسماعيل

يواجه التعايش بين اللبنانيين اليوم أزمات جدية. فلطالما تغنى الشعب اللبناني منذ نشأة دولته بمصطلحات «العيش المشترك « و» الوحدة الوطنية « و» التعايش المسيحي الإسلامي «. وقد حرصت كل الادارات المتعاقبة على تقديم لبنان كنموذج للتنوع والتعددية في شرق مضطرب. ومع دخول لبنان مئويته الثانية وتصاعد حدة الخطاب الفئوي والطائفي والمذهبي بين مكوناته، يصبح من المشروع التساؤل عن مدى تطابق هذه المصطلحات مع المسار التاريخي لمجرى الأحداث منذ النشأة وحتى يومنا هذا الذي يتحول فيه اي خلاف لا سيما على مفهوم «الدولة والسيادة» إلى شرخ اجتماعي طائفي ومذهبي، ليتبين أن المصطلحات الرنانة غالبا ما تستخدم لخلق شعبوية داخلية أو استمالة مجتمعات خارجية. لكن الأخطر ان هذه المشكلة ليست محصورة بالسلطة والمسؤولين وملوك الطوائف، وإنما بنسبة كبيرة من الشعب الذي يحمل ارثا وواقعا على الصعيد التربوي داخل البيئات الضيقة والبيوت يغذي الغرائز الطائفية والمذهبية منذ الصغر، وفي المناهج التربوية والتعليمية في المدارس المحزبة التي تنمي المفاهيم العقائدية في عقول الأطفال والقائمة على فكرة الخطر الوجودي والخوف من الآخر، والارتباط الغيبي العضوي بكيانات خارجية، فتصبح مصطلحات «العيش المشترك « أبعد من الواقع المعاش، ومفهوم « التعايش» يتحول إلى إطار هش يهتز عند أول ريح. فالعيش المشترك لا يقوم فقط على قبول الآخر أو التواجد معه، بل على الاعتراف المتبادل بالكرامة الإنسانية في حياة مشتركة مبنية على مساحات لا محدودة من التعاون والتأثير الإيجابي المتبادل، وبذلك لا يعود الاختلاف تهديدا بل يصبح مصدر ثراء، ولا يعود الهدف هو «تحمل الآخر « بل فهمه والتكامل معه دون ذوبان أو إلغاء للهوية، وهو ما لم يتوفر سابقا ولا يتوافق اليوم في المجتمع اللبناني. ولذلك فإن واقع المجتمع المتنوع في لبنان هو واقع «تعايش» الى حد ما، إذ أن مصطلح التعايش يفرض وجودا مشتركا مع إدارة الاختلاق، إلا أنه رغم أهميته، لا يعني بالضرورة الانسجام أو الفهم العميق، ولذلك يبقى هذا الترابط هشا وعرضة للاختراق من كل حدب وصوب. ولذلك أيضا ليس غريبا أن يتحول لبنان إلى ساحة أزمة مع كل حدث أو متغير داخلي أو خارجي. ففي الحقبة العثمانية اندلعت حرب أهلية بين الدروز والمسيحيين في جبل لبنان عام ١٨٦٠ نتيجة تراكمات من الصراعات الطائفية والاقطاعية عززها الحكم العثماني، كما لعبت القوى الأوروبية خاصة فرنسا دورا في دعم المسيحيين، مما اثار استياء الدروز والدولة العثمانية، ما أدى إلى تدخل دولي أفضى إلى تأسيس نظام المتصرفية في جبل لبنان. وكذلك فإن لبنان كان مهددا بحرب أهلية عام ١٩٥٨ بسبب رفض الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون الموالي للغرب، طلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية التي هاجمت مصر خلال أزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي، وتقربه من حلف بغداد الذي اعتبره عبد الناصر تهديدا للقومية العربية. وعند سقوط الحكومة الملكية الموالية للغرب في العراق، تصاعد التوتر في لبنان بين المسلمين والمسيحيين طالب بنتيجتها شمعون المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تدخلت عسكريا لدعمه. كذلك شهد لبنان محاولتين من القوميين لقلب نظام الحكم، احداهما في نهاية الربعينيات والأخرى في بداية الستينيات، انتهت الأولى باعدام رئيس الحزب القومي انطون سعادة، والثانية بفشل المحاولة واعتقال قادة الحزب وسيطرة الجيش على الوضع.

وحتى في مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان ما بين الحربين العالميين الأولى والثانية، عملت فرنسا في الظاهر على بناء مؤسسات وسن قوانين وتشريعات تنظم الحياة العامة في البلاد، إلا أن ذلك البناء في جوهره كان يقوم على تغليب فئة داعمة لها على أخرى بمنحها امتيازات تكفلها تلك التشريعات. وقد انقسم اللبنانيون آنذاك حول هوية لبنان ، حيث ركزت القوى المسيحية وخاصة الموارنة على استقلال لبنان الكبير بحدوده التي رسمتها فرنسا عام ١٩٢٠ ، بينما توجهت الغالبية المسلمة نحو العروبة والوحدة مع سوريا. وقد حسم هذا الصراع بالتوصل الى «الميثاق الوطني» غير المكتوب عام ١٩٤٣ الذي قام على معادلة تنازل المسيحيين عن مطالبة فرنسا بحماية دائمة والاعتراف بهوية لبنان العربية، مقابل تنازل المسلمين عن مطالب الوحدة مع سوريا والاعتراف بكيان لبنان المستقل.

وقد تعرض هذا «التعايش» المفروض بحكم الواقع الى انتكاسة كبيرة مع اغتيال القائد الوطني معروف سعد في مدينة صيدا في آذار ١٩٧٥، تلك الحادثة التي كانت مقدمة وشرارة أساسية لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية لاحقا كما أشار نجله الدكتور اسامة سعد. وبعد حوالي خمسة أسابيع من تلك الحادثة وبالتحديد في ١٣ نيسان من العام ذاته، قام مسلحون من الأطراف الغير راضية على الوجود الفلسطيني في لبنان لا سيما المسلح، بإطلاق النار على حافلة كانت تمر في منطقة عين الرمانة تقل مدنيين من أبناء شعبنا عائدين من إحدى المناسبات يتجاوز عددهم الثلاثين لاجئا وتصفيتهم، ما اعتبر بمثابة نقطة اللاعودة التي نقلت التوترات السياسية والأمنية إلى صراع مسلح شامل بين مان كان يسمى بالقوى الانعزالية المهيمنة على النظام في لبنان والمدعومة غربيا وإسرائيليا، وبين القوى الوطنية واليسارية اللبنانية المدعومة من الجانب الفلسطيني ومن القوى العربية والدولية القريبة ايديولوجيا من الاتحاد السوفياتي آنذاك. ولم ينتهي ذلك الصراع إلا مع توقيع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. ورغم ان هذا الاتفاق أوقف الحرب، إلا أنه فتح الباب أمام النظام السوري السابق لفرض هيمنته المطلقة على لبنان، والتي من خلالها قام بتعطيل تنفيذ المرحلة الأساسية من الاتفاق والتي كانت كفيلة بنقل لبنان من كيان الطوائف إلى دولة المواطنة، وهو البند المتعلق بالهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس للشيوخ الى جانب مجلس النواب. كذلك فإنه وبعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وخروج سوريا من لبنان، انتقلت الهيمنة على لبنان إلى النظام الايراني عبر ذراعه حزب الله.

ومع التحولات والمتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة والعالم خلال السنوات الأخيرة، والكوارث التي تتتابع فصولها على لبنان كنتاج للزج بهذا البلد في الحرب، لم تعد الحرب الحرب الدائرة مجرد مواجهة عسكرية بالنسبة للبنانيين، بل تحولت في الداخل اللبناني إلى مرآة تعكس أزمة أعمق بكثير. أزمة مجتمع منقسم على نفسه لا على خيار الحرب فحسب، بل على معنى الدولة وهوية الوطن وحدود الانتماء. فمنذ انخراط حزب الله في الحرب بدا واضحا ان اللبنانيين لا يعيشون الحدث نفسه حتى وهم يتشاركون الأرض ذاتها. فريق يرى في المعركة امتدادا لصراع وجودي حدوده تصل طهران، وفريق آخر يعتبرها تورطا خطيرا يضع لبنان في قلب مواجهة لا قدرة له عليها.

فالمشكلة الحقيقية في لبنان ان الطائفية لم تعد مجرد نظام سياسي، بل تحولت إلى وعي جماعي مشوه منذ القدم، يعيد إنتاج الخوف ويغذي الانقسام ويمنع قيام دولة فعلية. فالعيش المشترك او حتى التعايش لا يمكن أن يستقيم طالما تصنف الجماعات نفسها ، طوائف.

هل ترمم «ازدواجية التصريحات» شعبية ترامب؟!

بقلم: خليل حمد

المتابع الدائم لتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يشعر بالعجب لسرعة التغيير التي يبديها إزاء ملفات هامة تعني الداخل الأمريكي، والعالم أجمع على حد سواء. الأمر لا يتعلق بتصريحات متناقضة متعلقة بقضية واحدة، بل بمجمل طريقة تعاطي ساكن البيت الأبيض مع الملفات الأكثر حساسية في العالم، من أوكرانيا إلى إيران، ومن فنزويلا إلى غزة. المسألة باتت مادة للتندُّر عند صناع المحتوى والإعلاميين الأمريكيين، لكن القضية تتجاوز الهزل السياسي، لتتحول إلى «الكوميديا السوداء».

وفقًا لمعظم مؤسسات التحقق الأمريكية والعالمية، يعد ترامب من أكثر السياسيين الأمريكيين الذين وُثّقت لهم تصريحات متناقضة أو مضللة في التاريخ السياسي الحديث. الأمر ليس عرضياً. صحيفة واشنطن بوست وثّقت نحو 30,573 تصريحاً كاذباً أو مضللاً خلال ولايته الأولى (2017–2021)، بمعدل 21 تصريحاً يومياً. موقع PolitiFact نشر أكثر من ألف عملية تحقق لتصريحات ترامب، ووجد نحو 76٪ من التصريحات التي تم فحصها كانت «خاطئة في معظمها» أو «خاطئة كلياً» أو «أكاذيب مثيرة للسخرية»، وقد تم تصنيف العديد من تصريحاته في أسوأ درجة من التصنيف لدى هذا الموقع، بمعنى أنها إلى جانب كونها تصريحات خاطئة، فإنها سخيفة أو مبالغ فيها أو تحتوي ادعاءً مضللاً بشكل واضح.

الأمر بحسب وسائل الإعلام ومؤسسات التحقق يرتكز إلى تغيير الرواية أو التصريحات، تبعاً للجمهور أو الظرف السياسي. والواقع السياسي الأمريكي في الآونة الأخيرة ليس في افضل حالاته، وهذا انعكس على تصريحات الرجل وموقفه من قضية أساسية وهامة مثل «إعادة فتح مضيق هرمز»، المهمة التي تعهد ترامب بإنجازها، بعد أن أدت حربه بالشراكة مع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى إغلاق المضيق الذي كان مفتوحاً للملاحة الدولية دون أي عوائق!.

«مشروع الحرية» عملية ترامب التي لم ترَ النور فعلياً، واستمر الحديث عنها أسبوعاً فقط! بدأه ترامب بإعلان حماسي عن أطلاق العملية لـ «تحرير الملاحة الدولية من سطوة إيران»، وأنهاه بإعلانه وقف المشروع. وفي خلال أيامه القليلة زعمت مصادر أمريكية أن نتيجة تحرُّك 15 ألفاً من قوات النخبة الأمريكية برفقة مدمرات وكاسحات ألغام وطائرات مقاتلة، كان عبور سفنتين ترفعان العلم الأمريكي، فقط. وهو أمر نفته طهران، ووثقت نفيها بالصور والمقاطع المصورة! فما كان من ترامب إلا الإعلان عن الإنجاز الإيراني الذي حققته طهران بعد مفاوضات مكثفة لمدة 30 يوماً، ومن ثم جولة ثانية، تكمن في أنها استطاعت نقل «ثقل» المفاوضات من الملف النووي والصواريخ الباليستية، وحتى تحالفات إيران في المنطقة، إلى مضيق هرمز، الذي بدت إعادة فتحه هدف ترامب الذهبي، و«انتصاره» أمام جمهور المعارضين لحربه غير القانونية، أو ربما لـ «عمليته العسكرية» كونه اعترف شخصياً أنه راوغ القانون الأمريكي لأن مصطلح «الحرب» له تبعاته وفقاً للدستور!!

الادعاء المثير للسخرية بـ «الانتصار» لم ينطلِ على الجمهور الأمريكي، رغم أن ترامب يستخدم لغة القوة أحياناً لمخاطبة المواطن الأمريكي، بل إن الإعلام فضح حجم الخسائر الأمريكية خلال المواجهة العسكرية، وأفردت قناة «سي.إن.إن» تقريراً مدته أربع دقائق كاملا للحديث عن نجاح القوات الإيرانية في تدمير شبه كلي لـ 16 قاعدة أمريكية في 8 دول، وتحطيم رادارات متقدمة وطائرات تزود بالوقود وطائرات مراقبة «أواكس» على الأرض، ناهيك عن أن الإعلام ذاته كشف زيف ادعاءات ترامب ووزير حربه بيت هيغسيت حول الأرقام الحقيقية لتكاليف الحرب على إيران. الاثنان زعما أمام الكونغرس أنها لم تتجاوز 25 مليار دولار، لكن وسائل الإعلام الأمريكية أكدت أن أقل التقديرات تزيد على 50 مليار دولار.

غياب المخرج من الحرب على إيران أمام البيت الأبيض دون تكلفة سياسية مؤثرة على نتائج الانتخابات النصفية هي مأزق مركب في واشنطن، في ظل تراجع شعبية ترامب وإدارته في أوساط الحزب الجمهوري نفسه، لأسباب عديدة، أهمها الاقتصاد والوضع المعيشي الضاغط الناتج عن تبعات الحرب على إيران. هؤلاء هم الجمهوريون الذين تسميهم كريستن سولتيز أندرسون «الجمهوريين العاديين». أندرسون وهي ناشطة مُستطلعة آراء جمهورية، نشرت نتائج استطلاعها ضمن مقال لها في صحيفة نيويورك تايمز، مؤكدة أن هذه الشريحة، التي تمثل نحو نصف الجمهوريين، ما زالت تؤيد ترمب إجمالا، لكنها لا تمنحه الحماسة التي يحتاجها الحزب في انتخابات التجديد النصفي. بالأرقام تراجعت نسبة الجمهوريين الذين يحملون رأيا «إيجابياً جداً» تجاه ترمب بنحو 10 نقاط خلال عام، ولا يوافق بقوة على إدارته للاقتصاد سوى 44% من الجمهوريين. الفرصة سانحة وفق الكاتبة للديمقراطيين إذاً، وهم يحاولون استغلالها بشدة، للتوجه إلى صناديق الاقتراع لوقف أجندة ترمب.

الخلاف بين ترامب وقاعدته الشعبية أو بين الحزب الجمهوري عموماً وأنصاره ليس وليد اللحظة أو تبعات الحرب على إيران. فقد شهدت الأعوام الأخيرة انقلاب عدد كبير من قادة الرأي الأمريكيين الداعمين لترامب تاريخياً إلى المقلب الآخر، وهو تحول أفضت إليه أحداث كثيرة شهدت إما تراجعاً لترامب عن ادعاءاته بـ «جعل أمريكا عظيمة جداً» وأنه «لاحروب بعد اليوم»، أو تناقضاً في التصريحات والممارسات من أبرز القضايا الداخلية والخارجية.

في أوكرانيا، ما يزال ترامب يقدّم نفسه كزعيم يريد إنهاء الحرب عبر التفاوض السريع، وليس عبر دعم مفتوح وطويل الأمد لكييف. يقول منتقدوه إن مواقفه غالباً تبدو أقرب إلى الضغط على أوكرانيا أكثر من الضغط على روسيا. كما أن تصريحاته تغيّرت عدة مرات بين التهديد بتشديد العقوبات على موسكو وبين الحديث الإيجابي عن التفاهم مع بوتين.

في فنزويلا وقارة أمريكا الجنوبية ً، أدت عملية خطف الرئيس نيكولاس مادورو وما تلاها من أحداث إلى اعتراضات واسعة في الشارع الأمريكي، خصوصاً وأن شكل العملية كان بلطجة عسكرية ضد دولة ذات سيادة، تبعتها تصريحات غير مطمئنة من ترامب حول كوبا وإمكانية تكرار نفس السيناريو.

في غزة وفلسطين عموماً، وربما هو الملف الأثر فضحاً لترامب وإدارته، يبدو التناقض واضحاً، بين ادعاءات السلام، وبين دعم العدو الإسرائيلي بكل ما يمكن لأجل استكمال ارتكاب الإبادة الجماعية التي يمارسها في القطاع المحاصر وفي الضفة المحتلة على حد سواء. حرب الإبادة التي أغضبت الأمريكيين بشكل غير مسبوق، فتحت أعينهم على حقائق تبعية الرؤساء الأمريكيين لرغبات «إسرائيل»، وغياب حرية الرأي الفعلية في الداخل الأمريكي عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي.

كل هذه العوامل مجتمعة هي التي أدت اليوم إلى الورطة التي يعيشها البيت الأبيض والحزب الجمهوري على أعتاب انتخابات التجديد النصفي، وهي أزمة لا تبدو حلولها متاحة في متناول ترامب وإدارته، خصوصاً وأنهم يبحثون عن ترميم الشعبية المتراجعة عبر إنهاء الحرب على إيران بأقل الفضائح، متناسين أن ما أدى إلى أزمتهم هو عوامل مركبة. تبدو الكرة الآن في ملعب الناخبين الأمريكيين أنفسهم، كي يضعوا حداً للتمادي السياسي والاقتصادي بحقهم، وبحق العالم أجمع. الأيام القادمة قد تكشف المزيد عن قدرة الداخل الأمريكي على إنقاذ الولايات المتحدة، والعالم، من ممارسات ترامب وأعوانه.

نكبة فلسطين معركة مفتوحة على المصير والهوية والانتماء

بقلم:
عائدة عم علي

بين ذكرى النكبة وواقع التشرذم والضعف العربي، لم تعد نكبة فلسطين مجرد حدث تاريخي، بل أضافت إليها ظروف التمزق إرثاً جديداً، ما أدى إلى تضييع البوصلة الذي تجاوز النكبة التي رسمت تجاعيدها في الذاكرة الجمعية، وباتت في الوجدان العربي على امتداد العقود الماضية محطة موازية لهموم لم تغادر أماكنها، وحدود حضورها.

فصول النكبة التي بدأت عام 1948 لاتزال تتكرر بأشكال مختلفة، الفلسطينيون يعيشون حربا مدمرة في قطاع غزة، وتصاعدا غير مسبوق في الاستيطان والتهجير بالضفة الغربية ولكن في آخر النفق يستحضر الفلسطيني بذاكرته ووجدانه ذكرى النكبة على طريقته، وفي حدود طاقته التي تخوض مخاض الانبلاج لفجر لا يعترف ولا يقرّ إلا بما تصنعه الإرادة ولو بعد حين.

بعد 78 عاما من نكبة الشعب الفلسطيني تستمر حرب الإبادة والعقلية المجرمة للكيان الصهيوني ومخططه الشيطاني بقتل كل ما على الأرض، بدعم الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية في العدوان العسكري والسياسي والإعلامي وتعطيل المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ قرار لإيقاف حرب الإبادة ولنصرة الشعب المقاوم ضد احتلال صهيوني شرس وبغيض.

ومع ولادة الكيان المصطنع وشرعنته بقرار أممي في الشكل وأميركي بريطاني فرنسي في المضمون صدر عام 1947 مخالف لكل الشرائع الدولية وفيه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وعصبتها التي سبقتها , فقد انطلق ذلك الكيان الاستعماري الاحتلالي منتشياً بالتوسع والسيطرة والقتل والإرهاب في عناصر قوة القوى الكبرى احتضنته ومستثمراً في الوضعية الصعبة والقاسية للشعب الفلسطيني والعرب على وجه العموم لجهة أن غالبية الدول العربية كانت تحت الاحتلال أو خرجت لتوها منها، وهي تتلمس طريق الاستقلال والتحرر من أشكال التبعية والتخلف بعد قرون من الاستعمار والسيطرة.

فقد استطاعت عبر عقود أن تُحيد عدائها، وتحول العديد منهم إلى أصدقاء تربطها بهم علاقات دبلوماسية كاملة وتنسيق في معظم المجالات، وتمكنت من بناء دولة صناعية متقدمة لليهود فقط، وتمتلك ترسانة عسكرية تتفوق على سائر دول الإقليم؛ ووسط دعم سخي من حليفتها المركزية الداعمة لوضع نتنياهو الدموي المجرم.

وهذا توصيف حقيقي لحالة كيان المحتل اليوم ، ولكن كل ما سبق يغطي حقيقة أخرى تحاول «إسرائيل» طيلة العقود الماضية أن تطمسها، هي أن ما عليه إسرائيل اليوم كان على حساب شعب آخر؛ محاولة على مدار العقود الماضية صبغ الأرض والتاريخ بهويتها المصطنعة لإخفاء حقيقة الأشياء وسرقت كل ما هو فلسطيني ونسبته لها , ابتداء من الثوب الفلسطيني الذي تدعي إسرائيل أنه من ضمن التراث الاسرائيلي، ومرورا بعملتها الشيكل التي هي عملة الكنعانيين ولا صلة لها باليهود، وصولا لتحريف أسماء المدن الفلسطينية إلى عبرية، فكل شيء في فلسطين يشي بأصله ويرفض تلك الصبغة الصهيونية التي لم ولن تستطيع تغيير التاريخ، ونسج علاقة بينها وبين ما سرقته.

وفيما تحتفي دولة الكيان الفاشي بذكرى قيامها، يحيي الفلسطينيون ذكرى نكبتهم؛ ولم يسجل التاريخ الانساني الحديث حالة من هذا النوع، بأن يكون اليوم الوطني لشعب هو يوم النكبة لشعب آخر؛ ليذكرهم بالحقيقة المؤلمة التي يسعون دوما لطمسها.

ورغم أن هذه الحقيقة ليست طارئة على المشهد الفلسطيني، بل هي تتزامن ونشأة وإقامة هذا الكيان الغاصب على تراب فلسطين، لكنها تفرض نفسها على المشهد الفلسطيني الدامي حيث العدو يمارس إرهاب الدولة بأبشع صفاته بلا عقاب في مرحلة خطيرة اصبحت أكثر وضوحاً وصلفاً ووقاحة على استباحة الدم الفلسطيني وتدنيس المقدسات وانتهاك القوانين والشرائع والمواثيق الدولية.

لكن ما يدعوا للألم ايضاً أنه على الرغم من الرمزية التي حملتها احياء الفلسطينيين ذكرى النكبة لتذكير العالم الذي يدَّعي الحرية بمظلومية الشعب الفلسطيني التاريخية، المؤسف أن نرى تقاعساً فاضحاً حيال الفلسطينيين وما يتوجب عليهم القيام به لنصرة القدس وهذا يؤكد حقيقة نجاح مشاريع الهيمنة والتفتيت والتقسيم والتدمير والتخريب التي استهدفت البناء الإنساني والبناء القيمي والأخلاقي للمجتمعات.

الفلسطينيون مستمرين في ايصال هذه الحقيقة بصوت عال في جميع المناحي لتذكير العالم بأن كل بيت يسكنه مستوطن إسرائيلي هو في الأساس بيت لفلسطيني، وكل قطعة أرض يقيمون عليها هي أرض لفلسطيني سُرقت بالقوة؛ وأصحابها الحقيقيون على قيد الحياة ولن يتنازلوا عن أملاكهم.

ذكرى اغتصاب فلسطين لا يزال التراب يئن من تدنيس شذّاذ الآفاق وانقلاب العالم على المفاهيم وتدجين الموقف العربي بذريعة السلام المزعوم الأمر الذي تلاقى مع فتاوى الكثيرين، إلا أن طريق المقاومة هي الخلاص لأننا أمة تحب الحياة وتحب الموت متى كان الموت طريقاً إلى الحياة.

ما حدث لأرض فلسطين الثكلى هو سيادة طغيان الدول المتآمرة على لغة العدالة وحق الشعوب. أما قرارات وصكوك الانتداب ليست أكثر من تآمر طواغيت العصر إلى اندثار شعب متجذّر مقابل اختلاق قومية وهمية مشحونة بخرافات دينية وبغايات استعمارية جسدها بني صهيون على أرض فلسطين. أمام صمت العالم تتوالد مفاعيل النكبة الفلسطينية بأشكال ليست مختلفة عن مضامين الماضي. فالجرائم المنهجة في تدمير المجتمع الفلسطيني ومحاصرته والقوانين العنصرية في أوجها، وقرارات مجلس الأمن تجد طريق إلى المتاهة في أدراج النسيان مادام كيان المحتل يضرب عرض الحائط دون مساءلة أمام الانحياز الأمريكي وضعف التأثير الدولي.

لكن صناع النكبة لم يتمكنوا من كسر إرادة الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية واخماد جذوة مقاومته ولا بتحويل الوهم إلى واقع ولا بتزوير التاريخ، مهما أشهروا سكاكين استعمارهم لقطع فلسطين من جسد العالم العربي بخطط معدة مسبقاً , والتقسيم السياسي الذي وضعه سياسيّو أوروبا وفقاً لأغراض ومقاصد دولهم التي ألفوها تحت أسماء الوصاية والانتداب تسهيلاً لتنفيذها.

تلك رسالة يحملها كل فلسطيني؛ تضرب في عمق كيانية وكينونة الاحتلال وتذكيره أن كل ما بناه بُني على رمال متحركة من الباطل، فلا شرعية له الا القوة وأنواع القمع والتنكيل والحصار على الفلسطينيين، لكي يسلموا لها ويمنحوها صك الشرعية والاستسلام لكن الفلسطيني قرر التحدي النكبة تصبح هَمّاً يومياً وحالة قائمة ومستمرة، ووحده خط المواجهة في معركة مفتوحة على المصير، فهو الذي يضع حدوداً فاصلة ونهايات لا بد أن نصل إليها يوماً، وقد اقتربت لتكون النكبة مجرّد دروس مرت، تحلّ مكانها يوميات العمل في الميدان والسياسة والوجود والمصير، والأهم في الهوية والانتماء.

بكين ترسم ملامح العالم الجديد

بقلم: محمد علوش

حملت زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الصين ولقاءه بالرئيس الصيني شي جين بينغ في بكين دلالات سياسية واستراتيجية تتجاوز حدود العلاقات الثنائية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، لتعكس طبيعة التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، في ظل تصاعد الصراع على النفوذ والأسواق والطاقة والتكنولوجيا وممرات التجارة الدولية.

فالقمة لم تكن مجرد حدث دبلوماسي عابر، بل جاءت في مرحلة تتسم بتراجع القدرة الأمريكية على فرض هيمنتها الأحادية التي سادت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مقابل صعود قوى دولية جديدة، وفي مقدمتها الصين، التي تحولت خلال العقود الأخيرة إلى قوة اقتصادية وسياسية وتكنولوجية كبرى تمتلك نفوذاً متزايداً في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية.

وقد أظهرت التصريحات المتبادلة بين شي جين بينغ وترامب إدراك الطرفين لحجم المخاطر التي قد تنجم عن تفجر التناقضات بينهما، خاصة في ظل التوترات المتعلقة بتايوان، والحرب التجارية، وسباق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الأزمات المتصاعدة في الشرق الأوسط والحرب مع إيران.

وفي هذا السياق، حمل التحذير الصيني بشأن تايوان دلالات استراتيجية واضحة، حين أكد الرئيس الصيني أن سوء إدارة هذا الملف قد يدفع العلاقات الصينية الأمريكية إلى «منطقة خطيرة للغاية»، وهو ما يعكس حساسية القضية بالنسبة لبكين باعتبارها جزءاً من سيادتها ووحدة أراضيها، في مواجهة استمرار الدعم العسكري والسياسي الأمريكي لتايبيه.

إن الصراع بين الولايات المتحدة والصين يعكس طبيعة الأزمة البنيوية التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي، حيث تتصارع القوى الكبرى على إعادة توزيع النفوذ والثروة والأسواق ومصادر الطاقة والتكنولوجيا، في ظل أزمات اقتصادية متلاحقة وتراجع معدلات النمو واتساع الفجوة الطبقية عالمياً، فالولايات المتحدة تدرك أن الصعود الصيني يشكل تحدياً مباشراً لموقعها المهيمن، خاصة مع تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لبكين، واتساع نفوذها الدولي عبر مبادرة "الحزام والطريق" وتعزيز شراكاتها مع دول الجنوب العالمي.

وفي المقابل، تبدو الصين أكثر ثقة بقدرتها على لعب دور دولي متعاظم، مستفيدة من نموذج اقتصادي قائم على التخطيط طويل الأمد وتعزيز الإنتاج الصناعي والتكنولوجي، مع تقديم نفسها كقوة تدفع نحو التعاون الاقتصادي والاستقرار الدولي، لا نحو الحروب المباشرة أو الهيمنة العسكرية التقليدية.

كما عكست القمة إدراكاً متبادلاً لحجم الترابط بين الاقتصادين الأمريكي والصيني، رغم التناقضات العميقة بينهما. فقد تناولت المباحثات ملفات الرسوم الجمركية، وسلاسل التوريد، والطاقة، وأشباه الموصلات، والاستثمارات المتبادلة، وهي قضايا تكشف أن الصراع بين الطرفين لا يلغي الترابط البنيوي داخل الاقتصاد العالمي.

وبرز خلال الزيارة اهتمام واضح بإعادة ضبط العلاقات الاقتصادية، خاصة مع سعي واشنطن إلى تقليص العجز التجاري عبر زيادة صادراتها من الطاقة والطائرات والمنتجات الزراعية إلى الصين، مقابل مطالب صينية بتخفيف القيود الأمريكية على تصدير التكنولوجيا المتقدمة ومعدات صناعة الرقائق الإلكترونية.

كما كشفت مشاركة شخصيات اقتصادية كبرى، مثل إيلون ماسك وجينسن هوانغ، الرئيس التنفيذي لشركة «إنفيديا»، حجم الترابط بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا في إدارة الصراع العالمي الراهن، حيث أصبحت التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي أدوات مركزية في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية.

وفي الوقت ذاته، جاءت القمة في ظل أزمات دولية متفجرة، أبرزها الحرب في الشرق الأوسط والتوترات المرتبطة بإيران ومضيق هرمز، وهي ملفات تدرك بكين وواشنطن أن انفجارها الواسع ستكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والتجارة الدولية.

أما في الشرق الأوسط، فإن استمرار الحروب والصراعات يعكس حجم التناقضات المرتبطة بمصالح القوى الكبرى وإعادة رسم خرائط النفوذ الإقليمي، وتبقى القضية الفلسطينية في قلب هذه التحولات، باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب يواجه الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والحصار، ومن هنا، فإن أي حديث عن استقرار حقيقي في المنطقة يبقى ناقصاً ما لم يُعترف بحق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

لقد أظهرت الصين خلال السنوات الأخيرة حضوراً دولياً متزايداً في ملفات الاقتصاد والطاقة والتسويات السياسية، وسعت إلى تعزيز موقعها كقوة عالمية قادرة على لعب دور سياسي يتجاوز الإطار الاقتصادي التقليدي، وهو ما يفسر تنامي القلق الأمريكي من هذا الصعود المتسارع، وفي المقابل، تواجه الولايات المتحدة تحديات داخلية وخارجية متراكمة، تشمل التباطؤ الاقتصادي والانقسام السياسي وارتفاع كلفة الحروب والصراعات، الأمر الذي يدفعها إلى إعادة ترتيب علاقاتها الدولية بما يحافظ على مصالحها الاستراتيجية.

إن قمة بكين لا تعبّر فقط عن إدارة التنافس بين قوتين عظميين، بل تكشف أيضاً عن مرحلة انتقال تاريخي يعيشها العالم، تتراجع فيها الأحادية القطبية تدريجياً لصالح نظام دولي أكثر تعددية وتعقيداً، وفي ظل هذه التحولات، تتطلع شعوب العالم، وخصوصاً شعوب الجنوب والقوى التقدمية، إلى بناء نظام دولي أكثر توازناً وعدالة، يحدّ من الهيمنة والاحتكار، ويمنح الشعوب حقها في التنمية والسيادة والاستقلال.

حقوقيون: المشروع تصعيد خطير لا يحمي الآثار ويفتح المجال للضم وسياسة عنصرية هدامة

الكنيست تقر مشروع قانون عنصري يقيم سطلة اثار جديدة تسرق الأرض والتراث والمواقع الأثرية الفلسطينية

تقرير – نائل موسى

لم تكد تمر ساعات على تمرير قانون بإنشاء محكمة استثنائية لمعتقلي غزة تدّعي سلطات الاحتلال الاسرائيلي مشاركتهم في أحداث السابع من أكتوبر، بما يشمل فرض عقوبة الإعدام بحقهم، حتى صادقت «الكنيست «على إقامة سلطة آثار اسرائيلية بالضفة الغربية لديها صلاحية مصادرة أراض وإشراف حصري على المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية في الضفة وغزة في مسعى لدفع سياسة استعمارية عنصرية هدامة تشرعن الضم وإبادة الشعب الفلسطيني وتسرق تراثه.

ويرى متابعون ان حكومة نتنياهو الأكثر فاشية ودموية تسابق الزمن لإقرار تشريعات استعمارية خطيرة تُكرّس جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وارضه وتاريخه وحضارته في انتهاك صارخً لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولجملة من الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف.

ولفت خبراء الى أن البنود التي تضمّنتها هذه القوانين بما فيها ما يُعرف بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، تأتي استكمالًا لنهج تشريعي ممنهج يسعى إلى إضفاء غطاء قانوني داخلي على الجرائم الدولية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، تكرس دور «الكنيست» بوصفها إحدى الأدوات المركزية في منظومة الإرهاب الإسرائيلي، التي أسهمت في تكريس الإبادة الجماعية، واستمرار العدوان الشامل، واستهداف الوجود الفلسطيني وحقوقه الوطنية والإنسانية.

وراو أن إصرار منظومة الاحتلال الإسرائيلي على ابتكار أدوات تشريعية تشرعن الاحتلال والفاشية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بإجراءات استثنائية تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير العدالة، ما كان له أن يستمر لولا حالة العجز الدولي، والتواطؤ السياسي والقانوني القائم تجاه الجرائم الإسرائيلية المستمرة، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية.

فقد صادق الكنيست بالقراءة الأولى، على إقامة سلطة آثار جديدة بالضفة تخضع لوزير إسرائيلي منحت صلاحية مصادرة أراض وإشراف حصري على المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية في الضفة وغزة في خطوة رفضت مبرراتها منظمة إسرائيلية مؤكدة أن مشروع القانون «لا يحمي الآثار» وإنما يحولها إلى أداة سياسية ضد الفلسطينيين وتستخدم لدفع مخطط الضم.

ويقضي مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست عن حزب الليكود، عَميت هليفي، بإقامة «سلطة آثار يهودا والسامرة» تخضع لمسؤولية «وزير التراث» الإسرائيلي، لها صلاحية مصادرة أراض.

وحسب المشروع، ستكون سلطة الآثار هذه «المسؤولة الحصرية عن العناية بشؤون التراث والآثار في المنطقة»، وستكون ضمن صلاحياتها الحفريات الأثرية وإدارتها وستنقل إليها صلاحيات «ضابط الآثار» الذي تعيينه وحدة «الإدارة المدنية» في جيش الاحتلال، وستشمل صلاحياتها المناطق B وC؟! على أن تتغلب صلاحياتها على صلاحيات أي سلطة أخرى.

وزعم مقدم المشروع أن الهدف هو أن «تعنَى دولة إسرائيل بتراثها» بنقل المسؤولية عن المواقع الأثرية في الضفة الغربية من ضابط الآثار في وحدة «الإدارة المدنية» للاحتلال إلى سلطة الآثار، بسبب أهمية هذه المواقع «من ناحية التاريخ اليهودي»!

وادعى أن «اللقى الأثرية تتضرر بسبب النهب أو على خلفية قومية»، فيما زعم رئيس المنظمة اليمينية «نحافظ على الانتصار»، موشيه غوتمان، توجه البطريركية اليونانية وقالوا إنه يتم تخريب مواقع لهم».

ويقضي مشروع القانون بأن تعمل سلطة الآثار الإسرائيلية في الضفة، بما يتعلق بإنفاذ القانون، مثلما تعمل داخل إسرائيل.

وعارض خبراء قانون وأكاديميون إسرائيليون أيضا المشروع، وأكدت منظمة «عمق شبيه» الحقوقية الإسرائيلية التي تنشط من أجل حقوق الثقافة والتراث وضد استعمال مواقع التراث والآثار كأداة سياسية في الصراع، أن مشروع القانون «لا يحمي بل يحول الآثار والتراث إلى أداة سياسية تعمل ضد الفلسطينيين ويستخدم من أجل دفع ضم الضفة».

وأضافت «الذي يسعى إلى حماية الآثار عليه العمل من أجل منع نهبها، بالتعاون مع الجاليات المحلية ومؤسسات مهنية، وبأكثر السبل نجاعة من أجل تخفيف الدمار، بحظر شامل للاتجار بالآثار ومنع الحافز الاقتصادي الذي يدفعه». وأكدت أن المشروع يشكل خطرا على أبحاث علم الآثار وأن من شأنه أن يعزز العزلة المهنية لإسرائيل.

وحذر باحثون من تأثير ذلك على المجتمعات التي تقطن بالقرب من المواقع الأثرية، مشددين على أنه «في أي بلدة تقريبا توجد آثار تاريخية تستوجب إشرافا أثريا»، وأن «توسيع الإشراف يفتح المجال إلى دفع سياسة عنصرية وهدامة».

وأكدت المنظمة أن «مشروع القانون ينطوي على عيوب، ويتناقض مع القانون الدولي والاتفاقيات السياسية التي وقعت عليها إسرائيل ومع قواعد آداب المهنة. وهذه محاولة سافرة لاستخدام علم الآثار كغطاء لخطوات ضم وأبارتهايد.

كما عارض مستشارون قانونيون في الكنيست وعلماء آثار وكذلك سلطة الآثار نفسها سن القانون كونه يضر بعلم الآثار الإسرائيلي وسيثير مشاكل هائلة لسلطة الآثار والباحثين في الجامعات وسيفسر في العالم على أنه ضم»

واعتبر رئيس لجنة التعليم والثقافة والرياضة في الكنيست، يوسف طايب، إنه «إذا قامت دولة فلسطينية، فإنه يجب أن تكون هذه المواقع الأثرية تحت سيطرة دولة إسرائيل».

وحذرت المستشارة القانونية للجنة، تامي سيلاع، من أن أقوال طايب « تُفسر كضم فعلي وكتغيير في موقف المشرّع الإسرائيلي بشأن مكانة المناطق (المحتلة)».

وأضافت يجب دراسة التبعات المحتملة «وخاصة في المستوى الدولي»، متوقعة أن تنشأ خلافات فعلية وقضائية حيال صلاحية سلطة الآثار الإسرائيلية بالعمل في

هذه المنطقة، وصراعات وصعوبات بسبب وجود صلاحيات فلسطينية موازية.

وأشارت مندوبة وزارة القضاء في حكومة نتنياهو، شيرا عمانوئيل، إلى أن المشروع يتناقض مع «قوانين المنطقة»، وأن التشريعات في الضفة تتم بواسطة مرسوم يصدره القائد العسكري الإسرائيلي للضفة، وأن القرار بشأن «منطقة خارج الدولة» من شأنها أن تتناقض مع قوانين أخرى سارية في الضفة.

وعارض مندوب الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم، بروفيسور عَميحاي ميزر، المشروع خشية الضرر بعلم الآثار الإسرائيلي ويثير مشاكل هائلة لسلطة الآثار والباحثين في الجامعات في المستوى الدولي». وسيؤثر على احتمالات باحثين إسرائيليين بالمشاركة في مؤتمر ونشر مقالات في المجلات العلمية»، لأنه «سيفسر في العالم على أنه ضم، ونحن نعلم ماذا يعني الضم».

ونفى ضابط الآثار فيما تسمى «الإدارة المدنية» في جيش الاحتلال بيني هار إيفن، مزاعم أعضاء الكنيست، فيما تحفظ مندوب سلطة الآثار، دان باهط، من مشروع القانون، وقال إنه «لا أفهم ما هي المصاعب القانونية التي سيصحبها مشروع القانون هذا»، وأشار إلى أن سلطة الآثار لا تملك صلاحيات ذات قيمة. غير ان اعلام عبري افاد بانه في السنوات الأخيرة مارست منظمات يمينية ضغوطا كثيرة بهدف السماح لسلطة الآثار الإسرائيلية بالعمل في الضفة. وقبل سنتين، بدأ مراقبون من سلطة الآثار بالعمل في الضفة بعد مصادقة ضباط «الإدارة المدنية».

وتزخر الضفة الغربية المحتلة بآلاف المواقع الأثرية التي تمثل طبقات حضارية وتاريخية متنوعة (كنعانية، رومانية، بيزنطية، وإسلامية). وتتعرض حالياً خاصة في المناطق المصنفة ج لعمليات مصادرة وتهويد ممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يزعم ان 63 موقعا رئيسا تُعد من أهم المواقع الأثرية، اغلبها في نابلس وبعضها الاخر برام الله وسلفيت بانها مواقع عبرية؟! وذلك ضمن سياق السيطرة على الأرض والهوية، وباستخدام الآثار ذريعة للضم والتهويد

وكان اعتبر معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) إياه «خرقًا واضحًا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة واتفاقيات جنيف التي تحظر على قوة الاحتلال تغيير الطابع التاريخي والثقافي للأراضي المحتلة أو استغلاله لأغراض سياسية وعسكرية». وقال خبير الآثار عبد الرحيم إن إسرائيل تختار فترات زمنية محددة في المواقع الأثرية الفلسطينية لتسويق سيادتها عليها كما في موقع سبسطية، رغم عدم وجود أي صلة فعلية في الفترات التاريخية الأخرى، موضحا أن «هذه الروايات غالبًا غير موضوعية وغير دقيقة تاريخيا».

وأضاف أن المواقع التي يسيطر عليها الاحتلال غالبًا تكون مواقع إستراتيجية على قمم أو في مناطق ريفية مهمة، يمكن استغلالها لإقامة مستوطنات أو بؤر استيطانية تكمل السيطرة على المناطق المحيطة، كما يتم اختيار مواقع قليلة الوجود الفلسطيني لتسهيل السيطرة.

وفي تصريح سابق، قال ضرغام فارس مدير مديرية السياحة والآثار بوزارة السياحة والآثار الفلسطينية بمدينة نابلس إن ترسيم الاحتلال لهذه المواقع الأثرية هو «ترسيم غير مهني وتعسفي يشمل ضم أراض واسعة لا توجد فيها آثار للموقع الأثري، مما يدل على أن هدف الاحتلال ليس الآثار والحفاظ عليها، وإنما يستخدمها ذريعة لضم هذه الأراضي وتهويدها».

وأشار إلى أن «الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الاحتلال ليست معزولة أو جديدة، بل تأتي في سياق نهج استعماري إحلالي مستمر يهدف إلى الاستيلاء على الأرض وإفراغها من سكانها عبر أدوات متعددة كالقتل والتهجير والاعتقال المستمر لعشرات السنين».

وفق معهد أريج، فإن سلطات الاحتلال تصنف ما يزيد عن 2400 موقع أثري فلسطيني في الضفة على أنها «مواقع أثرية إسرائيلية»، حيث تعلن أنها مناطق يجب حمايتها وصيانتها ولكن عمليًا يتم استخدامها للسيطرة على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية.

سياسيا، قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح إن مصادقة الكنيست على مشروع القانون تمثل تصعيدا خطيرا في سياسات الضم الاستعماري الزاحف والتطهير العرقي الممنهج الذي تمارسه دولة الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، تحت غطاء تشريعات باطلة ومخالفة لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد فتوح، أن توظيف الآثار والتراث كأداة سياسية استعمارية للاستيلاء على الأراضي، وفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة يكشف بوضوح نوايا الاحتلال في تكريس نظام الفصل العنصري، وطمس الهوية الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، عبر فرض وقائع استعمارية بالقوة على الأرض، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف ولاهاي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وشدد على أن منح هذه السلطة صلاحيات الاستيلاء والتنقيب وفرض السيطرة على المناطق B وC يشكل اعتداء مباشرا على الحقوق السيادية للشعب الفلسطيني، ويأتي ضمن مخطط استعماري متكامل يستهدف تهجير الفلسطينيين، والاستيلاء على أراضيهم ومقدراتهم، وتحويل الضفة الغربية إلى «كانتونات» معزولة تخدم مشروع الضم والتوسع الاستيطاني. داعيا المجتمع الدولي والجنائية الدولية إلى التحرك العاجل لوقف هذه الجرائم، ومحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها المتواصلة، وعدم الاكتفاء بمواقف الإدانة

بدوره، حذر د. جهاد رمضان الأمين العام للجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، من خطورة الخطوة، معتبرا انهذا التشريع يشكل اعتداءً مباشرا على الهوية الثقافية الفلسطينية ومحاولة ممنهجة لفرض واقع استعماري جديد تحت غطاء قانوني عنصري يستهدف الأرض والتراث والذاكرة الوطنية الفلسطينية.

وأكد رمضان، أن سلطات الاحتلال تسعى من خلال هذه القوانين إلى شرعنة السيطرة على المواقع الأثرية والتراثية الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنح نفسها صلاحيات خطيرة تشمل التنقيب عن الآثار، وإدارة المواقع التراثية، بل ونزع ملكية الأراضي وحيازتها بالقوة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقيات حماية التراث الثقافي الإنساني.

وأشار إلى أن الاحتلال، مهما حاول الاحتماء بقوانينه الداخلية وتشريعاته العنصرية، لا يملك أي شرعية قانونية أو أخلاقية تخوله التصرف بأرض واقعة تحت الاحتلال، لأن قضايا السيادة على الأرض والموروث الحضاري والثقافي تحكمها القوانين والاتفاقيات الدولية، وليس قرارات تصدر عن قوة احتلال تسعى لتكريس الاستيطان والضم.

ودعا رمضان المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو"، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو"، إلى التدخل العاجل وتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية من أجل وقف هذه السياسات الخطيرة، وحماية المواقع الأثرية والتراثية الفلسطينية من محاولات التهويد والتزوير والاستيلاء.

وأضاف أن التراث الفلسطيني الممتد عبر آلاف السنين يمثل إرثا إنسانيا عالميا، ولا يمكن السماح لقوة احتلال بتغيير معالمه أو تزوير روايته التاريخية عبر أدوات عسكرية وإدارية تتخفى خلف قوانين عنصرية باطلة، مؤكدا أن استهداف المواقع الأثرية الفلسطينية هو استهداف مباشر للرواية التاريخية والوجود الوطني الفلسطيني. وشدد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل فوري لوقف هذه الانتهاكات، وتوفير الحماية الدولية للمواقع التراثية الفلسطينية، خاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي المتواصل في الضفة الغربية، ومحاولات فرض الضم كأمر واقع بالقوة. مؤكدا أن الشعب الفلسطيني سيواصل الدفاع عن أرضه وتراثه وهويته الحضارية، وأن الرواية الفلسطينية المتجذرة في هذه الأرض ستبقى أقوى من كل محاولات الطمس والتزييف.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

المرجل الفلسطيني يغلي .. حذار من نفاذ الصبر الشعبي

على بعد أمتار من مكان انعقاد المؤتمر الثامن لحركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير وكما يطلق عليها بعض فصائل المنظمة العمود الفقري للمنظمة والثورة الفلسطينية، تشق مستعمرة جديدة طريقها على اراضي الدولة الفلسطينية المنشودة، في تحد سافر احتلالي سافر يفرض مهمام والويات ثقيلة على الكل الوطني.

هذا الوضع الشاق ليس استثناء يواجه حركة فتح ومؤتمرها العام، بل تحد امام كافة فصائل العمل الوطني فارضا تحديات جسام، بينما نلهو في مهاترات داخلية ونحاول ان نتسلق ادراج الديمقراطية سواء الداخلية الحزبية او العامة، هناك مشروع استعماري يثبت على الارض ولا أحد يقدم اية استخلاصات سياسية جادة ومسؤولة ترتقي لمستوى التحديات!

لم يعد مجرد وجود مستعمر في قمة جبل في الضفة الغربية ولا مليارات الشواقل التي خصصتها حكومة الاحتلال لشق الطرق الالتفافية، نقاط عابرة، بل واقع يفرض وارض تنهب واستيطان يثبت بقرار سياسي وخطة ممنهجة، امام ذلك هل ما زلنا نتمسك ونؤمن بحل الدولتين وتنتظر افرازات انتخابات الكيان المسخ؟ فيما الوقائع على الأرض تتجسد عمليا لجعل حقنا في إقامة دولتنا العتيدة امام في غاية الصعوبة سيما في ظل الرفض الصهيوني المتنامي لحل الدولتين. اسئلة مشروعة تطرحها الالسن وتسمع في كل قرية فلسطينية اليوم حول الاستيطان وارهاب ميليشيات المستوطنين، دون اجابة واضحة من صناع القرار ولا من الفصائل وحتى من مؤسسات المجتمع المحلي، وكأن الكل يبحث عن الاجابة فيما يترك المواطن وحيدا بلا اي دعم او خطة لمواجهة اشرار التلال، فيما اغلبية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار تبحث عن بقايا امتيازات سلطة يعمل الاحتلال ليس نهار على اضعافها وتفكيها وجعلها تحت سلطته.

ان الامر لم يكن يوما هينا وهو كذلك بل واشد واعقد اليوم، والصراع مع العدو انتقل الى زاوية جديدة صراع الوجود وتثبيت السردية والوعي، ان انتقال الوعي من خانة التفكير الجمعي الى التفكير الذاتي اشخاصا وفصائل.

الاحتلال يعمل من خلال منظومة متكاملة تبدو كأنها منفصلة لكنها تتبادل الادوار في السيطرة على الارض الفلسطينية فكل مستعمر هو ذراع للحكومة توفر له المال والسلاح والكهرباء والماء في المنطقة المسيطر عليها لتكتمل الحلقة ولفرض الامر الواقع، التفكير الفلسطيني اليوم يضع اولويته في إطار تقديم المزيد من الاصلاحات والتي امتدت وان كان بطريقة غير مباشرة داخل الاطر الحزبية في خطوة قد تكون المسمار الاخير في نعش الحركة الوطنية.

ان لغة الخطاب الخشبية التي ما زالت القوى والحكومة تضخها عبر ادواتها الاعلامية لم تعد تجد امام مشهد مأساوي يمر به شعبنا في قطاع غزة، وما تشهده الضفة من انهيار اقتصادي وتململ مجتمعي دون تقديم الحلول سوى شعارات من قبيل « الوضع صعب المقاصة نبذل الجهود نناشد المجتمع الدولي، الخ « لم تعد محل اقناع لأصغر طفل فلسطيني، حتى اللحظة الجمود في الطرح وتقديم الحلول عامل عكسي ضدنا.

هذا الوضع الكارثي على غير صعيد يقرع بشدة ناقوس خطر يحذر صناع القرار من حقيقة ان للصبر حدود وان صبر الشعوب حين ينفذ ينفجر مثل بركان يصعب رده او تحاشيه او حتى التنبؤ بوقته او تداعياته.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور